

البيانات الشخصية. إذا تضمنت المعلومات بيانات شخصية التزم كل طرف بنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، وتتولى الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الإشراف عليه، أو بمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 في شأن حماية البيانات الشخصية في الإمارات. تقتصر هذه الملاحظة على وجود النظامين وتسمية جهة الإشراف في المملكة، ولا تلخص أحكامهما. [1][2] وانظروا [حماية البيانات الشخصية ودليل حماية البيانات الشخصية في الخليج](#).

➔ سدايا - نظام حماية البيانات الشخصية: <https://dgp.sdaia.gov.sa/wps/portal/pdp/home>

➔ قوانين حماية البيانات في الإمارات: <https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae/data/data-protection-laws>

اتفاقية عدم إفصاح

اتفاقية سرية لدول الخليج، متبادلة أو من طرف واحد. احذفوا الخيار الذي لا ينطبق. وهي لا تغني عن قيد السرية على العامل بعد انتهاء العلاقة. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين].

البند (1): الطرفان

حُزرت هذه الاتفاقية بتاريخ [التاريخ] بين [الطرف (أ): الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان] و[الطرف (ب): الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان].

خيار (أ) - متبادلة: يجوز لكل طرف الإفصاح للآخر عن معلومات سرية، فيكون كلٌّ منهما مُفصِحاً ومتلقياً.

خيار (ب) - من طرف واحد: يُفصح [الطرف المُفصِح] إلى [الطرف المتلقّي]. ولا تُلزم البنود من (5) إلى (8) إلا المتلقّي.

البند (2): الغرض

ينظر الطرفان في [الصفة/المشروع المقترح] («الغرض»).

البند (3): المعلومات السرية

«المعلومات السرية» هي جميع المعلومات غير المتاحة للعموم التي يُفصح عنها بأي وسيلة لتحقيق الغرض، ومنها [أمثلة: بيانات مالية، وقوائم عملاء، وبيانات فنية، ووجود المفاوضات].

البند (4): الاستثناءات

لا تُعدّ من المعلومات السرية المعلومات التي أصبحت متاحة للعموم دون إخلال بهذه الاتفاقية، أو كانت معلومة للمتلقّي بوجه مشروع، أو طوّرها مستقلاً، أو تلقّاها بوجه مشروع من الغير غير الملتزم بواجب السرية.

البند (5): الالتزامات

يستخدم المتلقّي المعلومات للغرض فقط، ويحميها بعناية معقولة، ولا يُفصح عنها إلا لموظفيه ومستشاريه الذين تقتضي مهامهم الاطلاع عليها والملتزمين بسرية لا تقل عن هذه الالتزامات.

البند (6): الإفصاح النظامي

يجوز الإفصاح بالقدر الذي يوجبه النظام أو تطلبه جهة مختصة، مع إخطار الطرف المُفصِّح فوراً متى جاز ذلك نظاماً.

البند (7): البيانات الشخصية

إذا تضمنت المعلومات بيانات شخصية التزم كل طرف بنظام حماية البيانات الشخصية المعمول به.

البند (8): الإعادة أو الإتلاف

عند طلب المُفصِّح كتابته، أو عند انتهاء هذه الاتفاقية، يعيد المتلقّي المعلومات السرية أو يتلفها، ويؤكد ذلك كتابةً، باستثناء نسخة واحدة يجوز لمستشاريه الاحتفاظ بها إذا أوجب النظام ذلك.

البند (9): المدة

تسري هذه الاتفاقية لمدة [●] سنوات من التاريخ المبيّن أعلاه، ويستمر الالتزام بالسرية [●] سنوات بعد انتهائها. أما الأسرار التجارية فتبقى محمية ما دامت سرية.

البند (10): لا ترخيص ولا التزام بإتمام الصفقة

لا تمنح هذه الاتفاقية ترخيصاً في المعلومات السرية، ولا يلتزم أي طرف بإتمام الغرض أو بالإفصاح عن معلومة بعينها.

البند (11): الجزاءات

خيار: يلتزم الطرف المخلّ بشرط جزائي قدره [●].

ولكل طرف اللجوء إلى المحكمة المختصة لطلب الإجراءات الوقتية.

البند (12): النظام الواجب التطبيق وتسوية النزاعات واللغة والتوقيع

تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة [الدولة]، وتُحال نزاعاتها إلى [محاكم ●/التحكيم وفق ●]. وحُزّرت بالعربية والإنجليزية ويُعتمد النص العربي عند التعارض، من نسختين.

الطرف (أ): الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الطرف (ب): الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الموظفون

لا تُستخدم هذه الاتفاقية قيداً على العامل بعد انتهاء العلاقة. استخدموا نموذج عقد العمل، وأبقوا القيد في الحدود التي يقررها النظام.

الدولة	الحد
المملكة العربية السعودية	يجب أن يكون شرط السرية أو عدم المنافسة مكتوباً ومحدداً زمنياً ومكاناً ونوع عمل، وألا تزيد مدته على سنتين بعد انتهاء العلاقة (نظام العمل، المادة 83). [3]
الإمارات العربية المتحدة	يجب أن يكون شرط عدم المنافسة محدداً زمنياً ومكاناً ونوع عمل، وألا تزيد مدته على سنتين بعد انتهاء العقد (المادة 10). [4]
موضع البند	في نموذج عقد العمل ، لا في هذه الاتفاقية.

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معنية. آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-اتفاقية-عدم-إفصاح /https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

- [1] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدأيا)، بوابة نظام حماية البيانات الشخصية <https://dgp.sdaia.gov.sa/wps/portal/pdp/home>
- [2] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، قوانين حماية البيانات <https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae/data/data-protection-laws>
- [3] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 23/8/1426هـ، النص المحدث بتعديلاته حق المرسوم الملكي رقم (م/44) وتاريخ 8/2/1446هـ (PDF) <https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2025-11/labor-law.pdf>
- [4] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، عقود العمل في القطاع الخاص: مدتها ونماذجها <https://u.ae/en/information-and-services/jobs/Sector-of-employment/employment-in-the-private-sector/employment-contracts-duration-and-models-in-the-private-sector>
- [5] الهيئة السعودية للملكية الفكرية <https://www.saip.gov.sa>
- [6] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية) <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>
- [7] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، أين تُنشر القوانين الاتحادية <https://u.ae/en/information-and-services/justice-safety-and-the-law/Law/how-are-uae-laws-issued-and-how-to-find-them/where-to-find-uae-federal-laws>